● أخبار قصيرة

وزير دفاع إفريقيا الوسطى: أوكرانيا تدرب إرهابيين في قارتنا

وصف وزير الدفاع في جمهورية إفريقيا الوسطى؛ كلود رامو بيرولت، الأنباء عن قيام أوكرانيا بتدريب عناصر إرهابية في القارة الإفريقية بأنّها «أمر مثير للاستياء ولا يمكن تبريره».
وقال بيرولت، لوكالة «نوفوستي» الروسية للأنباء، إنّ حكومته «تتلقّى معلومات عملياتية من الدول المجاورة وتتابعها عن كثب».
وبينما أشار إلى أنّ «معلومات تفيد بأنّ عسكريين أوكرانيين قد يكونون ضالعين في تدريب مجموعات إرهابية في الدول الأفريقية»، رجّح أنّ «بعض هذه المجموعات تتسلّل لاحقًا إلى إفريقيا الوسطى عبر الحدود».

منظمات دولية تطالب بتسريع تنفيذ مذكرات اعتقال قادة الكيان الصهيوني

طالبت سبع منظمات حقوقية دولية بالإسراع في تنفيذ مذكرات الاعتقال الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية بحق قادة الاحتلال الصهيوني، وعلى رأسهم «بنيامين نتنياهو» و«يوآف غالانت»، بتهمة ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في غزة. جاء ذلك في بيان مشترك بمناسبة اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، حيث أكدت المنظمات أن مجرد الفعاليات الرمزية لم تعد كافية، وأن التضامن الحقيقي يتطلب إنهاء الإفلات من العقاب ودعم حق الفلسطينيين في إقامة دولتهم المستقلة. وشددت على أن ما يحدث في غزة يمثل إبادة جماعية وفق القانون الدولي، داعية الحكومات والهيئات الدولية للتحرك العاجل وضمان إدخال المساعدات الإنسانية دون قيود.

أميركا وبريطانيا.. إلغاء الرسوم مقابل رفع أسعار الأدوية ٢٥٪

أعلنت واشنطن، الاثنين، أنّها توصّلت إلى اتفاق مع لندن يقضي بإلغاء الرسوم الجمركية التي فرضتها على المنتجات الصيدلانية البريطانية، وذلك مقابل زيادة بنسبة ٢٥٪ في أسعار الأدوية في المملكة المتحدة.
وأفاد ممثل البيت الأبيض للتجارة، جيميسون غرير، في بيانٍ ، بأنّ الاتفاق يهدف إلى ضمان «ألاّ يدفع المرضى الأميركيون أسعاراً مرتفعة لأدويتهم من أجل دعم أنظمة الصحة في الدول المتقدّمة الأخرى».
وتُطبّق زيادة الأسعار على الأدوية الجديدة «المبتكرة»، وعلى مشتريات «هيئة الخدمات الصحية الوطنية»، وهي خدمة الصحة العامة في بريطانيا.
في المقابل، ألغت واشنطن الرسوم الجمركية على المنتجات الصيدلانية المستوردة من بريطانيا، والتي دخلت حيّز التنفيذ منذ أكتوبر/تشرين الأول، حين فرضت واشنطن رسوماً على هذه المنتجات المصدَّرة إليها من سائر دول العالم أيضاً.

وتعتبره محاولة متعمدة لتقويض جهود التسوية في أوكرانيا

موسكو تحذر الناتو.. التصعيد خط أحمر والسيادة غير قابلة للمساومة

الوفاق/ في الأول من ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٢٥، شهدت الساحة الدولية تصعيداً جديداً بين روسيا وحلف شمال الأطلسي (الناتو)، بعد تصريحات مثيرة للجدل أدلى بها رئيس اللجنة العسكرية للحلف، جوزيبي كافو دراغون، حول إمكانية توجيه «ضربات استباقية» ضد روسيا بذريعة مواجهة ما وصفه بـ«الهجمات الهجينة». هذه التصريحات، التي اعتبرتها موسكو غير مسؤولة وخطوة نحو التصعيد، أعادت إلى الواجهة سؤالاً محورياً: هل يسعى الناتو إلى دفع المنطقة نحو مواجهة مفتوحة، أم أن روسيا هي من تكشف حقيقة النوايا الغربية وتدافع عن أمنها القومي؟

التصريحات الغربية.. استفزاز أم سياسة؟

منذ بداية الأزمة الأوكرانية، اعتمدت مؤسسات الناتو خطاباً يقوم على شيطنة روسيا واتهامها بالعدوانية. لكن تصريح دراغون الأخير يمثل نقلة نوعية في هذا الخطاب، إذ يتجاوز حدود الردع التقليدي ليطرح فكرة «الضربة الاستباقية»، وهي فكرة تحمل في طياتها تهديداً مباشراً لأمن روسيا وسيادتها.
ماريا زاخاروفا، المتحدثة باسم الخارجية الروسية، وصفت هذه التصريحات بأنها محاولة متعمدة لتقويض جهود التسوية في أوكرانيا، مؤكدةً أن موسكو ترى فيها دليلاً على رغبة الحلف في التصعيد، لا في التهدئة. هذا الموقف يعكس إدراكاً روسياً عميقاً بأن الغرب لا يسعى إلى السلام، بل إلى إطالة أمد النزاع لتحقيق مكاسب جيوسياسية.

روسيا والناتو.. من التعاون إلى المواجهة

عقب انهيار الاتحاد السوفياتي عام ١٩٩١، بدا وكأن صفحة جديدة يمكن أن تُفتح بين روسيا والغرب. موسكو، التي كانت تعيش مرحلة انتقالية صعبة سياسياً واقتصادياً، أبدت استعداداً للتعاون مع المؤسسات الغربية، بل شاركت في برنامج «الشراكة من أجل السلام» الذي أطلقه الناتو عام ١٩٩٤، في محاولة لإيجاد أرضية مشتركة للأمن الأوروبي. لكن سرعان ما تبيّن أن هذه الوعود لم تكن سوى غطاء لسياسة توسعية. ففي عام ١٩٩٩، انضمت بولندا والمجر وجمهورية التشيك إلى الحلف، وهو ما اعتبرته روسيا خيانة صريحة للوعود غير الرسمية التي قُطعت لها بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، حين طُرحت فكرة أن الناتو لن يتوسع شرقاً. بالنسبة لموسكو، كان هذا التوسع تهديداً مباشراً لأمنها القومي، ورسالة واضحة بأن الغرب لا يسعى إلى شراكة متكافئة بل إلى تطويقها.
مع بداية الألفية الجديدة، حاولت روسيا بقيادة فلاديمير بوتين إعادة بناء جسور الثقة مع الغرب. وقدمت دعماً لواشنطن بعد أحداث ١١ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠١، بل سمحت باستخدام قواعد في آسيا الوسطى لدعم العمليات الأميركية في أفغانستان. بدا وكأن هناك فرصة لتعاون أمني واسع ضد الإرهاب. لكن هذا التعاون لم يدم طويلاً. ففي عام ٢٠٠٤، توسع الناتو مجدداً ليضم دول البلطيق الثلاث (إستونيا، لاتفيا، ليتوانيا) إضافةً إلى رومانيا وبلغاريا وسلوفاكيا وسلوفينيا. هذا التوسع وصل إلى حدود روسيا المباشرة، ما أثار غضباً شديداً في موسكو، التي رأت أن الغرب يستغل لحظة ضعفها التاريخية لفرض واقع جديد في أوروبا الشرقية. وهكذا، تلاشت آمال التعاون، وحل محلها شعور متزايد بالتهديد والعداء.
في أغسطس/ آب ٢٠٠٨، اندلعت الحرب بين روسيا وجورجيا، لتشكل نقطة تحول حاسمة في العلاقة مع الناتو. جورجيا، التي كانت تسعى للانضمام إلى الحلف، دخلت في مواجهة مع موسكو حول إقليمي أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا. روسيا تدخلت عسكرياً بسرعة وحسم، معتبرةً أنها تدافع عن مصالحها الاستراتيجية وعن سكان تلك المناطق الذين يرتبطون بها تاريخياً وثقافياً.
الغرب، من جانبه، وصف التدخل الروسي بأنه «عدوان»، لكن موسكو رأت فيه ممارسة لحقها المشروع في حماية أمنها القومي ومنع توسع الناتو إلى حدودها الجنوبية. هذه الحرب عززت قناعة روسيا بأن الحلف لا يتردد في استخدام خطاب «الدفاع» لتبرير تدخلاته، وأن أي محاولة من دول الجوار للانضمام إليه ستؤدي إلى مواجهة مباشرة معها.
الأزمة الأوكرانية عام ٢٠١٤ كانت بمثابة الانفجار الكبير في العلاقة بين روسيا والناتو. بعد الإطاحة بالرئيس فيكتوريانوكوفيتش المدعوم من موسكو، رأت روسيا أن ما حدث في كييف لم يكن سوى انقلاب مدعوم من الغرب يهدف إلى جر أوكرانيا إلى الحلف.
رد موسكو جاء سريعاً وحاسماً بضم شبه جزيرة القرم، وهو قرار اعتبرته دفاعاً عن مصالحها الاستراتيجية وحقوق السكان الناطقين بالروسية هناك. الغرب رد بفرض عقوبات واسعة، وبدأت مرحلة جديدة من المواجهة المفتوحة. بالنسبة لروسيا، كانت هذه الأزمة دليلاً إضافياً على أن الناتو لا يسعى إلى الاستقرار، بل إلى زعزعة محيطها الحيوي وتطويقها عسكرياً وسياسياً.

الهجمات الأوكرانية تستهدف البنية التحتية

في موازاة التصعيد الكلامي، شهدت عطلة نهاية الأسبوع هجوماً أوكرانياً بطائرة مسيرة على منشأة تابعة لشركة «كاسبيان بايبلاين كونسيورتيوم» (CPC) في ميناء نوفوروسيسك الروسي. الهجوم، الذي أدى إلى تعطيل أحد مواقع الرسو، وصفه الكرملين بأنه «مروع» نظراً لأهمية الشركة الدولية ومشاركة أطراف من روسيا وكازاخستان والولايات المتحدة في إدارتها.
هذا الاعتداء لا يمكن النظر إليه إلا كجزء من استراتيجية أوكرانية مدعومة غربياً تهدف إلى ضرب المصالح الروسية الحيوية، بل وحتى مصالح شركاء دوليين مثل تركيا ومالكي السفن في البحر الأسود. هنا يظهر التناقض الغربي: كيف يمكن للناتو أن يتحدث عن «دفاع» في حين أن حليفه الأوكراني يهاجم منشآت دولية ذات طابع اقتصادي عالمي؟

يشكل تحذير موسكو للناتو رسالة استراتيجية تهدف إلى منع انزلاق العالم نحو مواجهة شاملة، والتأكيد على أن روسيا ستظل قوة مسؤولة تدافع عن مصالحها وتكشف حقيقة النوايا الغربية

الرد الروسي بين الدفاع والرسائل السياسية

الرد الروسي على هذه التطورات جاء مزدوجاً؛ من جهة، تحذير دبلوماسي شديد اللهجة للناتو، ومن جهةٍ أخرى، عمليات عسكرية في أوكرانيا أسفرت عن سقوط قتلى وجرحى في مدينة دنيبرو. هذه الضربات، التي يصفها الغرب بأنها «عدوانية»، تراها موسكو جزءاً من حقها المشروع في الدفاع عن أمنها القومي ورد ع الهجمات الأوكرانية المستمرة.
إن روسيا، عبر هذه الاستراتيجية، ترسل رسالة واضحة، أي محاولة لتقويض أمنها أو تهديد مصالحها ستواجه برد مباشر، سواء كان ذلك عبر القنوات الدبلوماسية أو عبر القوة العسكرية.

فرنسا والولايات المتحدة في المشهد الدولي

زيارة الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي إلى باريس ولقاؤه بالرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، عشية لقاء مرتقب بين الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ومبعوث لدونالد ترامب، تكشف أن الأزمة لم تعد محصورة بين موسكو وكييف، بل باتت ساحة اختبار لإرادة القوى الكبرى.
بينما يسعى الغرب إلى فرض أجندته عبر دعم أوكرانيا سياسياً وعسكرياً، تحاول روسيا أن تضع خطوطاً حمراء واضحة، مؤكدةً أن أي تسوية لا يمكن أن تتم عبر الإملاءات، بل عبر الحوار المتكافئ الذي يحترم مصالح جميع الأطراف.

روسيا تؤكد موقفها الحازم

من منظور روسي، فإن تصريحات الناتو الأخيرة ليست مجرد كلمات عابرة، بل هي مؤشر على نية الحلف تجاوز قواعد القانون الدولي واللجوء إلى سياسة القوة. روسيا، التي خبرت على مدى العقود الماضية محاولات الغرب لتطويقها عبر التوسع العسكري والاقتصادي، ترى أن الوقت قد حان لتأكيد موقفها الحازم.
إن تحذير موسكو للناتو من «العواقب المحتملة» لا يقتصر على الجانب العسكري، بل يشمل أيضاً البعد السياسي والاقتصادي، حيث يمكن أن تؤدي مثل هذه السياسات إلى زعزعة الاستقرار الأوروبي وإلحاق الضرر بأعضاء الحلف أنفسهم.

موسكو تفضح ازدواجية الناتو

منذ التسعينيات وحتى اليوم، أثبتت العلاقة بين روسيا والناتو أنها علاقة قائمة على الشكوك والتهديدات أكثر من التعاون والثقة. توسع الحلف شرقاً، حرب جورجيا، أزمة أوكرانيا، وأخيراً تصريحات «الضربة الاستباقية» كلها حلقات في سلسلة طويلة من المواجهة.
في هذا السياق، يظهر الموقف الروسي الحالي ليس كتصعيد غير مبرر، بل كامتداد طبيعي لتاريخ طويل من الدفاع عن السيادة في مواجهة محاولات الغرب لتطويقها. إن تحذير موسكو للناتو اليوم هو رسالة استراتيجية تهدف إلى منع انزلاق العالم نحو مواجهة شاملة، والتأكيد على أن روسيا ستظل قوة مسؤولة تدافع عن مصالحها وتكشف حقيقة النوايا الغربية.

الجنائية الدولية:

العقوبات الأميركية أثرت على القضاة ولن نرضخ لأي ضغوط

قالت رئيسة المحكمة الجنائية الدولية القاضية تومو كوأكاني إن العقوبات الأميركية المفروضة على كبار مسؤولي المحكمة وقضاتها أثّرت بشكلٍ مباشر على الحياة الشخصية للقضاة والمسؤولين المستهدفين.
وشددت أكاني، في افتتاح اجتماعات الجمعية العامة للدول الأعضاء في لاهاي، على أن الهيئة القضائية «لن تقبل أي ضغط من أي نوع كان».
وقالت أكاني إن «استقلاليتنا وحيادنا ركيزتان لا مساومة فيهما. ولا؛ لا يظل لنظام روما الأساسي وللقانون الدولي».
وكانت إدارة دونالد ترامب فرضت عقوبات على المدعي العام كريم خان ونائبيه و٦ قضاة، رداً على إصدار المحكمة مذكرات توقيف دولية بحق رئيس الوزراء الصهيوني بنيامين نتنياهو ووزير الدفاع السابق يوآف غالانت على خلفية اتهامات بارتكاب جرائم حرب في غزة.
ويأتي ذلك فيما يواجه كريم خان تحقيقاً داخلياً بشأن اتهامات، نفى ارتكابها، ما أدى إلى توقيفه مؤقتاً عن أداء مهامه لحين استكمال التحقيق.
وخلال الجلسة الافتتاحية، أكد وزير العدل الفرنسي جيرالد دارمانان «التزام فرنسا الراسخ» تجاه المحكمة. وندد الوزير الفرنسي بما وصفه بـ«الإجراءات القسرية غير المقبولة» التي تستهدف قضاة ومحامين، بينهم قاضٍ فرنسي.
كما شددت ممثلة الدانمارك إلزبيث سوندرغارد كرون، باسم الاتحاد الأوروبي، على دعم التكتل القوي للمحكمة «في مواجهة التهديدات والعقوبات التي تطالها».
وفي فبراير/شباط الماضي، أعلنت ٧٩ دولة دعمها للمحكمة الجنائية الدولية وحذرت من خطر الإفلات من العقاب وإضعاف سيادة القانون الدولي، وذلك بعد العقوبات التي فرضتها واشنطن على المحكمة.
وقالت الدول الـ٧٩ التي تشكل حوالي ثلثي أعضاء المحكمة، في بيان مشترك إن هذه العقوبات من شأنها أن تقوّض بشدة جميع المواقف التي تخضع للتحقيق حالياً، لأن المحكمة قد تضطر إلى إغلاق مكاتبها الميدانية.

زعيم الديمقراطيين:

ترامب لا يملك صلاحية شن حرب على فنزويلا والكونغرس سيمنعه

أكد زعيم الأغلبية الديمقراطية في مجلس الشيوخ الأميركي تشاك شومر أن دونالد ترامب لا يمتلك صلاحية إرسال القوات الأميركية إلى الحرب دون تفويض من الكونغرس، مشيراً إلى أن هذه السلطة محفوظة دستورياً للكونغرس وحده. وفي تصريح له، اتهم شومر ترامب بالتخطيط لشن حرب ضد فنزويلا «في سرية تامة»، محذراً من أن الكونغرس سيتحرك فوراً لطرح قرار يتعلق بصلاحيات الحرب لمنع نشر القوات الأميركية هناك.
وقال شومر إن الشعب الأميركي لا يريد حرباً جديدة لا نهاية لها، مضيفاً أن أي تحركات عدوانية ضد فنزويلا دون موافقة تشريعية ستكون تجاوزاً خطيراً.
وكان دونالد ترامب قد أعلن يوم السبت الفائت أنّ المجال الجوي فوق فنزويلا ومحيطها سيغلق بالكامل.
ونشر ترامب في منصة «تروث سوشيال» منشوراً موجهاً إلى «جميع شركات الطيران والطيارين وتجار المخدرات ومهربي البشر»، قائلاً: «فلتأخذوا في الاعتبار أنّه سيتم إغلاق المجال الجوي فوق فنزويلا ومحيطها بالكامل».